

الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان.. لـ (الكنوبور):

مشكلة النمو السكاني المرتفع تمثل أكبر تحدٍ يواجه الدولة والحكومة ضرورة الانتقال بالعمل السكاني نحو مختلف المحافظات والأرياف



مظهر أحمد زيارة

عام 2007م والذي خرج بالعديد من النتائج والقرارات والتوصيات الإيجابية التي كان من أهمها ضرورة الانتقال بالعمل السكاني نحو مختلف المحافظات والأرياف كون المشكلة السكانية نابذة من الريف باعتبار المناطق الريفية تمثل غالبية سكان الجمهورية اليمنية وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 2004م.

قال مطهر أحمد زيارة - الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان إن القضية السكانية ومشكلة النمو السكاني المرتفع التي مازالت تعاني منها بلادنا تمثل أكبر تحدٍ يواجه الدولة والحكومة الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام وارتفاع الأصوات التي تنادي وتؤكد على ضرورة التصدي لهذه الإشكالية السكانية وخاصة عقب انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية أواخر

عملنا على تعميق شراكتنا مع السلطة المحلية في مجال العمل السكاني

ممثلًا بوحدة مشروع مكافحة الإيدز على إشراك قيادات وأعضاء المجالس المحلية بجمع محافظات الجمهورية في هذا الجانب، وذلك من خلال تنفيذ الخطوات العملية المهمة للوصول لتحقيق شراكة سكانية محلية فاعلة وناجحة، بدءاً باستصدار قرار من مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجان تنسيق للأنشطة السكانية في المحافظات، مروراً بإصدار قرار من المجلس الوطني للسكان باعتماد ميزانية تشغيلية لهذه اللجان ضمن موازنة السلطة المحلية ابتداء من العام المالي 2009م، وصولاً إلى إعداد دليل إدمان أهداف السياسة السكانية وقضايا السكان في الخطط والبرامج التنموية والقطاعية على المستوى المركزي والمحافظات، بالإضافة إلى إشراكها في تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة السكانية التوعوية سواء عبر التنسيق المباشر مع الأمانة وبقية الجهات المعنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى أو من خلال اللجنة نفسها، كل تلك الخطوات والقرارات النوعية سوف تكبر البسطة والمجالس المحلية وتساعدنا بشكل كبير جداً للاضطلاع بدورها المهم والحيوي في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تخدم أهداف السياسة السكانية وخاصة في مجال التوعية السكانية، باعتبار قيادات وأعضاء المجالس المحلية من الشخصيات الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، وبالتالي بإمكانها أن تسهم في جانب التوعية والتثقيف السكاني بشكل مباشر وقوي وفي مجال حشد الموارد من خلال قيامها بتوسيع التعاون والشراكة الشعبية للمساهمة في تنفيذ البرامج والأنشطة الهادفة إلى رفع وتعزيز الوعي المجتمعي بالقضايا السكانية والإشكاليات الناجمة عن التزايد السكاني الكبير والمتسارع الذي يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة.

وقال إن العمل وتعزيز الشراكة مع السلطة المحلية والمجالس التابعة لها لم يأت من فراغ وإنما جاء بناءً على توجيهات الدولة والحكومة والقيادة السياسية نحو تفعيل اللامركزية ونقل صلاحيات أوسع للمحافظات والوحدات الإدارية في بلادنا، وترجمة لنتائج وقرارات وتوصيات المؤتمرات والندوات واللقاءات والدراسات والاستراتيجيات والسياسات السكانية والمحلية والوطنية والتي أكدت جميعها على أهمية ضرورة تفعيل دور السلطة المحلية ودعمها فنياً ومعلوماتياً ولوجسئياً للقيام بأجوبها في تحقيق السياسة الوطنية للسكان وتنفيذ أهدافها.



صنعا

وأضاف أن الأمانة العامة لمجلس الوطني للسكان وإيماناً منها بالمرودات والنتائج الإيجابية والكبيرة التي يمكن تحقيقها في مختلف المسائل والجوانب السكانية عملت ومازالت تعمل حتى الآن على تطوير وتعميق شراكتها مع السلطة المحلية في مجال العمل السكاني وعموماً والتوعية بقضايا السكان على وجه الخصوص، بما فيها التوعية بمرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب الإيدز وطرق انتقاله والإقناع منه ومكافحته وأساليب التعامل الصحيح والإنساني مع المتعايشين معه، وتحرص كل الحرص في الأمانة العامة للمجلس

لقاء /بشير الحزمي

تقوم به السلطة المحلية على المستويين المركزي والمحافظات خصوصاً تلك المحافظات التي شكلت فيها لجان تنسيق للأنشطة السكانية والتي وصل عددها حتى الآن (16) لجنة في عملية تعزيز وتطوير وتوسيع العمل في مجال قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وذلك نظراً لما تتمتع به السلطة المحلية من صلاحيات واسعة وكبيرة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

وأشار إلى أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان قد عملت بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية وذات العلاقة بالعمل السكاني على ترجمة تلك القرارات والتوصيات على أرض الواقع، حيث شهد عام 2009م تنفيذ أنشطة وفعاليات مكثفة ومختلفة في العديد من المحافظات، هدفت في مجملها إلى توسيع دائرة الوعي بالمشكلة السكانية وإيجادها المختلفة وتأثيراتها السلبية على مختلف القطاعات التنموية، وقد استهدفت تلك الفعاليات والأنشطة مختلف شرائح وفئات المجتمع من قادة الرأي والعلماء والخطباء والمرشدين وقيادات وأعضاء السلطة المحلية والإعلاميين والعاملين الصحيين وغيرهم، وذلك بغرض إشراك كافة الفئات وتعزيز الشراكة المجتمعية لمواجهة هذه المشكلة وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها بما يحقق أهداف السياسات والبرامج السكانية والتنموية.

وقال: تعزيزاً ودعمًا لتلك الأنشطة حرصت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على إصدار العديد من الدراسات والأفكار والمطويات التي تساهم بشكل أو بآخر في رفع الوعي بالقضية السكانية، كما تقوم الأمانة العامة حالياً وبالإشراك مع الجهاز المركزي للإحصاء وعدد من الجهات المختصة وذات العلاقة بإجراء دراسة خاصة بالاسقاطات السكانية على مستوى كافة محافظات الجمهورية، والتي بلاشك ستعطي رؤية تقريبية حول مستقبل واتجاهات النمو السكاني في بلادنا حتى عام 2025م، وبالتالي مساعداً المخططين في إعداد الخطط والسياسات والبرامج التنموية التي تلائم التوقعات والاحتياجات المستقبلية للزيادة السكانية، بالإضافة إلى إدمان المكون السكاني في الخططة المسبقة القائمة للتنمية كمنهج للمستقبل.

وأشار إلى أن كل تلك الأعمال السكانية المتنوعة والمختلفة التي نفذت والتي مازالت قيد التنفيذ تأتي في إطار تنفيذ توجيهات القيادة السياسية والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله الذي ما يزال يضع المشكلة السكانية في أولويات اهتمامه، إدراكاً منه بحظورة هذه المشكلة وما يترتب عنها من آثار سلبية على الصعيد التنموي، كما تأتي أيضاً ترجمة لقرارات الصادرة عن المجلس الوطني للسكان في اجتماعاته الأخيرة التي عقدت برئاسة دولة الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الوطني للسكان، حيث شكلت هذه الأمانة دعماً كبيراً وإيجابياً وحافزاً قوياً لتعزيز العمل السكاني والتوعوي على المستويين المركزي والمحافظات الأخرى.

وأكد أهمية الدور الكبير والفاعل الذي يمكن أن

أشار إلى أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان قد عملت بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية وذات العلاقة بالعمل السكاني على ترجمة تلك القرارات والتوصيات على أرض الواقع، حيث شهد عام 2009م تنفيذ أنشطة وفعاليات مكثفة ومختلفة في العديد من المحافظات، هدفت في مجملها إلى توسيع دائرة الوعي بالمشكلة السكانية وإيجادها المختلفة وتأثيراتها السلبية على مختلف القطاعات التنموية، وقد استهدفت تلك الفعاليات والأنشطة مختلف شرائح وفئات المجتمع من قادة الرأي والعلماء والخطباء والمرشدين وقيادات وأعضاء السلطة المحلية والإعلاميين والعاملين الصحيين وغيرهم، وذلك بغرض إشراك كافة الفئات وتعزيز الشراكة المجتمعية لمواجهة هذه المشكلة وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها بما يحقق أهداف السياسات والبرامج السكانية والتنموية.

وقال: تعزيزاً ودعمًا لتلك الأنشطة حرصت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على إصدار العديد من الدراسات والأفكار والمطويات التي تساهم بشكل أو بآخر في رفع الوعي بالقضية السكانية، كما تقوم الأمانة العامة حالياً وبالإشراك مع الجهاز المركزي للإحصاء وعدد من الجهات المختصة وذات العلاقة بإجراء دراسة خاصة بالاسقاطات السكانية على مستوى كافة محافظات الجمهورية، والتي بلاشك ستعطي رؤية تقريبية حول مستقبل واتجاهات النمو السكاني في بلادنا حتى عام 2025م، وبالتالي مساعداً المخططين في إعداد الخطط والسياسات والبرامج التنموية التي تلائم التوقعات والاحتياجات المستقبلية للزيادة السكانية، بالإضافة إلى إدمان المكون السكاني في الخططة المسبقة القائمة للتنمية كمنهج للمستقبل.

وأشار إلى أن كل تلك الأعمال السكانية المتنوعة والمختلفة التي نفذت والتي مازالت قيد التنفيذ تأتي في إطار تنفيذ توجيهات القيادة السياسية والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله الذي ما يزال يضع المشكلة السكانية في أولويات اهتمامه، إدراكاً منه بحظورة هذه المشكلة وما يترتب عنها من آثار سلبية على الصعيد التنموي، كما تأتي أيضاً ترجمة لقرارات الصادرة عن المجلس الوطني للسكان في اجتماعاته الأخيرة التي عقدت برئاسة دولة الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الوطني للسكان، حيث شكلت هذه الأمانة دعماً كبيراً وإيجابياً وحافزاً قوياً لتعزيز العمل السكاني والتوعوي على المستويين المركزي والمحافظات الأخرى.

وأكد أهمية الدور الكبير والفاعل الذي يمكن أن



دور المؤسسة الدينية في التربية السكانية

أمين عبدالله إبراهيم

من الواضح أن هناك صلة وعلاقة وطيدة بين الثقافة الدينية والتربية السكانية باعتبار أن مسائل علم التربية السكانية تتضمن موضوعات وقضايا تتصل بالإنسان في ذاته ومن جهة مولده وتطور مراحل عمره حتى نهايته بالوفاة ، وكذلك ما يطرأ على تلك المراحل العمرية المختلفة من طوارئ ومواقف صحية واجتماعية ونفسية وسلوكية قد يعترضها من المشكلات ما تقتضي الحل والعلاج ، ناهيك عما يستلزم الجين وهو في بطن امه من رعاية مصاحبة ، أو فحوص مسبقة لعلاج موضوع الخصوبة وما تقتضيه من تدخل عاجلي أو تقويم يستهدف سلامة الجين من بدء التفكير في تحصيله.

كما يهتم علم التربية السكانية بالإنسان من جهة كونه كائناً اجتماعياً يعيش مع غيره ويتنافس معهم على موارد البيئة التي يعيشون جميعاً عليها، ذلك إن حظ كل إنسان من ناتج تلك البيئة متوقف على عدد السكان الذين يعيشون عليها ، قلة أو كثرة ، كما يشمل العلاقات الإنسانية التي تنشأ بين هذا المجموع السكاني ، وما يتطلبه من تنظيم سلوكي في إطار الحقوق والواجبات الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع وهذه المسائل كلها وغيرها لها اتصال وثيق بالمبادئ الدينية التي تتولى تنظيم أمرها أو توجيهها للوصول إلى الحياة الكريمة التي تشهدها الأديان للإنسان في كل زمان ومكان. ورغم تلك الأهمية ، فإن المؤسسة الدينية في بلادنا باعتقادي - ما تزال بعيدة عن الاهتمام أكثر بدورها الذي يجب أن تقدمه حيال هذه المادة العلمية ذات الأهمية الاجتماعية والانسانية الخاصة ، ومرد ذلك القصور الواضح ، يرجع - باعتقادي - إلى امرين اثنين: الأول يتعلق ببيان المشكلات التي تعترض دور المؤسسة الدينية في قيامها بواجبها حيال مادة التربية السكانية ومن بين تلك المشكلات عدم وضوح البناء العلمي لتلك المادة رغم أهميتها وقصور أو قلة ومدى انتشار المؤلفات القيمة التي كتبت فيها ، وان كثيراً من مسانلها ما زال اسير الشكوك في الفهم ، الامر الذي يقلل من الإقبال عليها ظناً أنها تتناقض مع مبادئ الدين الاسلامي الحنيف ، كما تسود ثقافة شعبية رافضة لمسائل التربية السكانية نتيجة فهم خاطئ يدور حول مخالفتها او مخالفة بعض مسائلها للتوجيه الديني الصحيح ، واقتصار او ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية المختلفة للوصول الى انجاح مهمة المؤسسة الدينية في القيام بتلك المادة ، وضعف اهتمام وسائل الاعلام الجماهيرية بها.

أما الأمر الثاني فإنه يتعلق بالحلول المقترحة لعلاج تلك المشكلات ، من هذه الحلول اختيار العبد الكافي ممن يصلحون للقيام بهذا الدور العلمي التثقيفي في المؤسسة الدينية مع وضع المواصفات العلمية والشخصية التي يجب ان تتوفر في هؤلاء الذين يختارون للقيام بهذا الدور الواسع المهم ، ومن اهمها ان يكون معتدلاً الفكر ، متوازناً الشخصية ، يتمتع بذكاء فطري وبالادراك الكامل لاهمية دوره في هذا الموضوع الحيوي المهم واهمية علم التربية السكانية ، وان لا يتناقض مع مبادئ الدين الاسلامي الحنيف.

ومن بين تلك الحلول أيضاً ما يتعلق بمهمة المؤسسة الدينية للقيام بهذا الدور ، وذلك من خلال القيام بتوفير الحوافز الكفيلة بتوجيه الدارسين للاهتمام به ، والعمل على ترسيخ ثقافة شعبية تنمي الحياة ولا تقم عداً بينها وبين الدين ، وضرورة التنسيق والتعاون الكامل بين المؤسسات العلمية الرسمية وغير الرسمية في هذا المجال من ابراز أهمية علم التربية السكانية ، ودور الاعلام في التعاون لترسيخ تلك المفاهيم ، وذلك من دون اهمال لواجب المرأة في القيام بهذا الدور مع النساء في المؤسسة الدينية.

الصحة الإنجابية والسكان والأهداف الإنمائية للألفية

لكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية عناصر ديموغرافية أو آثار تتعلق بالنطاق البشري للمشاكل المتعين معالجتها كما تتعلق في العديد من الحالات بالإجراءات اللازمة لتأخذها للحل.

ولقد لاحظ الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في عام 2002م إن الأهداف لا يمكن تحقيقها إذا لم يتم التصدي لمسائل السكان والصحة الإنجابية تصدياً مباشراً .. وهذا يعني بذل جهود أكبر لتعزيم حقوق المرأة، وزيادة الاستمرار في التعليم والصحة، بما فيها الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

ومجم القول أنه عندما يكون بوسع المرأة أن تحدد حجم أسرتها وتحكم في توقيت الإنجاب، فإن الأرجح أن تخطو خطوات قدما نحو المساواة بين الجنسين، والمساواة بين الجنسين في حد ذاتها تدعم قدرتها على إدارة الإنجاب "الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية". ويؤدي استخدام تنظيم الأسرة الطوعي إلى تخفيض مباشر في وفيات الأطفال "الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية" ويحسن الصحة النفاسية "الهدف الخامس من الهدف الإنمائية للألفية" ويسهم بتباطؤ نمو السكان الناجم عن توفير فرص الاستفادة من الصحة الإنجابية في القضاء على الجوع "الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية" ويستبعد احتمال أن تقوض أرقام واضحة التحسين في معدلات الالتحاق بالمدارس ونوعية التعليم "الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية" والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي عنصر أساسي في الصحة الإنجابية، ويسهم مباشرة في الجهود الرامية إلى الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، في حين أن تنظيم الأسرة يمكن أن يساعد النساء الحملات للفيروس على أن يقررن بأنفسهن الإنجاب من عدمه وتوقيت الإنجاب، ويحد وبالتالي من نقل الفيروس من الأم إلى الطفل "الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية". ومن زاوية الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بضمان الاستدامة البيئية يعمل تباطؤ نمو السكان على عدة جهات إذ يخفف من حدة نقص المياه ويكبح وتيرة فقدان الغابات ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي ويعمل على كبح وتيرة زيادة انبعاثات غازات الدفيئة وبناء قدرة البلدان على الصمود عند تكيفها مع تغير المناخ.

* المصدر * تقرير حالة سكان العالم 2009م

الحمل خارج الرحم "التأثير .. والوقاية"

د. فهد محمود الصبري

الدودية للأنبوب والذي بدوره يؤدي إلى بطء في مرور البويضة المخصبة داخل قناة فالوب قبل وصولها إلى الرحم وبالتالي بقائها وانغراسها في القناة.

وهذا لا يعني أن وسائل منع الحمل الهرمونية خطيرة أو ضارة ولكن إذا حدث حمل عند استخدام تلك الوسائل وهي بنسبة 1٪ فقط احتمال أن 10٪ من الحمل خارج الرحم وهذا يعني أن الاحتمالية ضعيفة جداً وهي لا تقارن مقابل الفوائد الكبيرة للحمل خارج الرحم مثل أن تكون المرأة بين عمر 35 - 40 أو أن تكون هناك قصة سابقة لحدوث حمل خارج الرحم فهذا يزيد من احتمالية حدوثه مرة أخرى بنسبة 10 - 15٪.

وهناك بعض الدراسات وجدت أن نسبة الحمل خارج الرحم تكون أكبر عند النساء المدخنات وإذا حدث الحمل خارج الرحم فهناك احتمال كبير لحدوث انفجار للحمل الخارج الذي ينتج عن حدوث نزيف داخلي وهبوط حاد في الدورة الدموية وهو من أكثر المشاكل الناتجة عن الحمل الخارج وحدثت عنه.

هو عبارة عن انغراس البويضة الملقحة في أنسجة خارج الرحم مثل قناة فالوب وهي أكثر الأماكن شيوعاً لحدوث الحمل الخارج حيث تمثل 95٪ من حالات الحمل خارج الرحم ويمكن أن يحدث في أماكن أخرى مثل المبيض والتجويف البطني والجزء الأسفل من الرحم وهي حالات نادرة جداً.

وفي محاولة لمعرفة أسباب الحمل خارج الرحم وجد أن 50٪ من حالات الحمل الخارج تكون نتيجة الإصابة بالتغيرات في الحوض والتي تسمى «PID» وغالباً ما تكون ناتجة عن الإصابة بجراثيم تسمى "Gonorrhea" و "Chlamydia" حيث تسبب هذه الالتهابات تحلماً في وظيفة الأهداب المبطنة لقنوات فالوب والتي تؤدي دوراً مهماً في دفع البويضة المخصبة من داخل الأنابيب إلى الرحم، وكذلك انسداد أو تضيق قناة فالوب نتيجة إجراء عمليات جراحية مثل عملية التعقيم حيث تصل نسبة الحمل الخارج في هذه الحالات إلى 60٪، والوسائل المستخدمة لمنع الحمل مثل الحبوب التي تحتوي على هرمون البروجسترون والولاب الرحمي وخاصة النوع الذي يفرز هرمون البروجسترون، وعلى الرغم من أن هذه الوسائل تمنع الحمل داخل الرحم بفعالية تصل تقريباً إلى 99٪ ولكن عند حدوث الحمل في هذه الحالات فإنه غالباً ما يكون خارج الرحم، حيث يعمل هرمون البروجسترون على حدوث ارتخاء في العضلات الموجودة في قنوات فالوب مما يقلل من الحركات

الاحتفاء بتخرج الدفعة الأولى من متحري الأمية بوادي حضرموت

عن شركه للمهندس/ محمد أبو بكر حسان عضو المجلس المحلي بالمحافظة على دعمه لإنجاح أنشطة القسم.

بجته قال الأخ/ محسن محمد سيئون الأخ/ سعيد مبارك دومان عضو الإصلاح بوادي حضرموت: ليس غريباً أن نتحفي في ذا اليوم بتخرج الدفعة الأولى من المتحريين من القرن بركم الخريجين والمعلمين وتوزيع الشهادات التقديرية، كما التقى المشته: محمد عبيدهود أنشودة نائب استحسن الحاضرين.

يذكر أن مركز نحو الأمية بالقرن يدرس فيه حالياً "76" طالباً موزعين على ثلاثة فصول .. كما يستعد فرع الجمعية لتدشين "17" صفاً دراسياً جديداً على مستوى الوادي.

حضر الحفل الإخوة المهندس/ عبدالحافظ خياه بارمادة وعلی باطاهر ومراد باجبير أعضاء المجلس المحلي بيمديرية سيئون وعدد من الشخصيات الاجتماعية والدارسين وعدد من المواطنين

عن شركه للمهندس/ محمد أبو بكر حسان عضو المجلس المحلي بالمحافظة على دعمه لإنجاح أنشطة القسم.

بجته قال الأخ/ محسن محمد سيئون الأخ/ سعيد مبارك دومان عضو الإصلاح بوادي حضرموت: ليس غريباً أن نتحفي في ذا اليوم بتخرج الدفعة الأولى من المتحريين من القرن بركم الخريجين والمعلمين وتوزيع الشهادات التقديرية، كما التقى المشته: محمد عبيدهود أنشودة نائب استحسن الحاضرين.

يذكر أن مركز نحو الأمية بالقرن يدرس فيه حالياً "76" طالباً موزعين على ثلاثة فصول .. كما يستعد فرع الجمعية لتدشين "17" صفاً دراسياً جديداً على مستوى الوادي.

حضر الحفل الإخوة المهندس/ عبدالحافظ خياه بارمادة وعلی باطاهر ومراد باجبير أعضاء المجلس المحلي بيمديرية سيئون وعدد من الشخصيات الاجتماعية والدارسين وعدد من المواطنين

عدد سكان قطر يتجاوز مليوناً و600 ألف نسمة



الدوحة

موقعه الإلكتروني توضح إجمالي عدد السكان عند نهاية كل شهر ميلادي.

بلغ إجمالي عدد سكان دولة قطر حتى يوم الخميس الماضي مليوناً و 631 ألفاً و 288 نسمة .. بزيادة 51 ألفاً و 678 نسمة عن شهر نوفمبر الماضي بحسب بيانات نشرها جهاز الإحصاء القطري.

وتتمثل هذه البيانات عدد الأفراد من كل الأعمار قطريين وغير قطريين داخل حدود دولة قطر يوم 31 ديسمبر 2009 ولا تشمل القطريين والمقيمين الذين كانوا خارج حدود الدولة لحظة رصد البيانات.

وبلغ مجموع لذكور طبقاً لهذه البيانات مليوناً و 254 ألفاً و 929 نسمة مقابل 377 ألفاً و 636 من الإناث.